الصباح الاقتصادية
12
العدد 2273 - السنة الثامنة
الأربعاء 9 ذي الحجة 1436 - الموافق 23 سبتمبر 2015
Wednesday 23 September 2015 - No.2273 - 8th Year

إثر اختتام زيارته الدورية للبلاد

صندوق النقد: صياغة إستراتيجية شاملة طويلة الأجل السبيل لتصحيح أوضاع المالية العامة للكويت

شدد صندوق النقد الدولي على اهمية المباشرة الفورية في صياغة استراتيجية شاملة طويلة الاجل لتصحيح اوضاع المالية العامة للكويت مؤكدا ان توفر مساحة الاقتراض سيمكن البلاد من تعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي.

جاء ذلك في تقرير نشر على موقع الصندوق الالكتروني اثر اختتام بعثة صندوق النقد الدولي زيارة دورية للكويت في اطار اتفاقية (مشاورات المادة الرابعة) لتجديد التوصيات السنوية الخاصة بالمالية العامة للدولة.

وتوقع الصندوق ان يستمر عجز الموازنة العامة (وفقا للبيانات الرسمية) في الأجل المتوسط حيث سيبقى العجز عند نسبة 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد احتساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة ما يعني عجزا تراكميا تصل قيمته إلى 23 مليار دينار كويتي خلال الفترة من 2015 الى 2020.

وافاد بان (المصدات المالية) الكبيرة التي تمتلكها الحكومة والمساحة الوفيرة للاقتراض من تمويل العجز «بيسر» سيمكنها من تعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي على ان تتم «بشكل سريع صياغة وإعلان خطط لتصحيح اوضاع المالية العامة والمباشرة في تنفيذها».

وقدر الصندوق ان التصحيح في المالية العامة للدولة يجب ان تعادل 12 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل وذلك لتحقيق التوازن حتى يكون «كافيا لتغطية الفجوة المقدرة في الحساب الجاري».

كما شدد الصندوق على وجوب الاختيار بين سبل تمويل عجز الموازنة العامة بان يتم من خلال تقييم منافع وتكاليف كافة البدائل فالسحب من صندوق الاحتياطي العام كما حدث في السنة المالية 2015/14 يعتبر متماشيا مع دوره باعتباره

■ **التصحيح في المالية العامة للدولة يجب ان يعادل 12 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل لتحقيق التوازن**

صندوق خزانة للمالية العامة وضامن استقرارها.

وتطرق ايضا الى جدوى اصدار أدوات دين تساعد في تنمية السيولة بالعملة المحلية مستدركا بالقول ان اي عملية إصدار لتلك الادوات ينبغي أن تأخذ في اعتبارها أثر ذلك على احتياطيات العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي وطاقة الجهاز المصرفي على استيعاب ديون الحكومة دون حدوث اثر سلبي على الائتمان الموجه للقطاع الخاص.

واستنادا الى درجة التصنيف وشروط الاقتراض اعتبر إصدار أدوات دين بالعملة الأجنبية في الخارج يمكن ايضا ان تكون أحد الخيارات الإضافية المتاحة والتي لا تؤثر على حجم احتياطيات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي.

وأوضح ان الحكومة يجب ان تأخذ في الاعتبار الاجراءات التي تقلل من الاعتماد على النفط ومن اهمها التركيز على اصلاح سوق العمل وتهيئة القطاع الخاص لقيادة النمو الاقتصادي في الدولة.

واشار الصندوق الى ان بنك الكويت المركزي واصل مساعيه في تعزيز الاطر التنظيمية والرقابية على النظام المصرفي بما يسهم في الحفاظ على الاستقرار المالي كما ان البنوك الكويتية تتمتع باوضاع مالية قوية تمكنها من مواجهة اية تحديات ناجمة عن تراجع اسعار النفط.

واوضح ان النمو الاقتصادي في دولة الكويت استمر خلال العام الماضي بمعدل اقل من المتوقع ليعكس بعض التباطؤ في النشاط الاستثماري في حين اشارت تقديراته الى انخفاض معدل النمو في القطاعات غير النفطية الى نحو 3ر2 بالمئة مقابل 4ر2 بالمئة في عام 2013 ما يترجم النشاط المعتدل في بعض القطاعات مثل الصناعة والتجارة والكهرباء والماء والمواصلات.

ورصد الصندوق تراجعا في حجم الانتاج النفطي بنسبة 4ر1 بالمئة خلال العام الماضي مرجعا ذلك الى وقف الانتاج في احد حقول المنطقة المحايدة منذ منتصف 2014 الامر الذي سجل تلاشي النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي.

وذكر ان متوسط معدل التضخم في الكويت ارتفع بشكل طفيف في عام 2014 ليصل الى نحو 3 بالمئة ليرتفع في شهر يوليو 2015 الى نحو 3ر3 بالمئة مدفوعا بارتفاع اسعار خدمات القطاع السكني بشكل اساسي.

ومن مقترحات صندوق النقد الدولي ترشيد هيكل الضرائب واعتماد الضريبة على القيمة المضافة وتوحيد المعاملة الضريبية لقطاع الاعمال من شركات اجنبية ومحلية والغاء الرسوم على الشركات في ظل عزم دول مجلس التعاون الخليجي على تطبيقها بشكل مشترك وتفادي فروقات الاسعار بين دول المنطقة.

وقال الصندوق في تقريره ان تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية قد اثر سلبا على الميزانية العامة للكويت موضحا ان الدولة بحاجة الى تطبيق اجراءات تدريجية مستدامة لتصحيح الانفاق الجاري.

وأكد الحاجة الى اصلاح نظم الاجور والدعم وتحسين كفاءة الانفاق المالي لدولة الكويت بما يعزز النمو في القطاعات غير النفطية مع الاخذ في الحسبان استمرار المخاطر من انخفاضات اضافية لاسعار النفط.

وأوضح ان انخفاض اسعار النفط ادى الى «تدهور حاد» في وضع الموازنة العامة للسنة المالية 2015/2014 مضيفا ان البيانات الحكومية تشير الى عجز في الموازنة العامة تصل نسبته الى 4ر4 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة المالية (بعد تحويل ما نسبته 25 بالمئة من إجمالي الإيرادات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة وباستبعاد دخل الاستثمار).

واشار الصندوق في تقريره ان اجراءات قامت بها الحكومة مثل رفعت اسعار الديزل والكيروسين وتخفيض الدعم على أسعار وقود الطائرات وهو ما يمكن من توفير ما نسبته 0ر3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا.

وعن اوضاع الاسواق المالية افاد الصندوق ان هناك «فلورا» في اداء سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) مع تراجع اسعار الاسهم بنسبة 16 بالمئة على اساس سنوي حتى نهاية شهر اغسطس 2015 عاكسة بذلك تقلبات أداء الأسواق المالية العالمية خلال تلك الفترة وتداعيات الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة وحالة عدم اليقين بشان اداء الاقتصاد المحلي.

وأكد ان ذلك ينسحب ايضا على القطاع العقاري في البلاد حيث سجل متوسط قيمة الصفقات العقارية تذبذبات ملحوظة «ويبدو ان الاتجاه التصحيحي لهذا القطاع ليس واضحا في المرحلة الحالية».

وقال ان ربحية قطاع الشركات اظهرت استقرارا خلال النصف الاول من العام الحالي في حين انخفضت معدلات النمو لكل من الودائع والائتمان الموجة للقطاع الخاص لدى البنوك الكويتية بنسبة 5ر4 بالمئة و 7ر4 بالمئة على التوالي.

واكد الصندوق ان القطاع المصرفي في الكويت يخضع لرقابة محكمة واظهر قدرة على تحمل صدمة انخفاض اسعار النفط قائلا ان معدل كفاية راس المال للقطاع المصرفي بلغ 9ر16 بالمئة وفقا لتعريف (بازل 3) وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة 2ر8 بالمئة من إجمالي محفظة القروض في حين بلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة في البنوك المحلية نسبة 172 بالمئة حتى نهاية يونيو الماضي.

وذكر ان معدلات العائد على الاصول وحقوق المساهمين للبنوك ارتفعت الى نحو 1ر1 بالمئة و 8ر9 بالمئة على التوالي بنهاية عام 2014 مقارنة بنحو 1 بالمئة و 7ر4 بالمئة في عام 2013 لتعكس انخفاضا ملحوظا في المخصصات ونموا في ارباح الشركات التابعة لها وفروعها العاملة في الخارج.

كما توقع صندوق النقد الدولي ان يدعم الانفاق في مشروعات البنى التحتية النمو في القطاعات غير النفطية في الاجل المتوسط موضحا ان امتلاك الحكومة ل«مصدات مالية كبيرة» الى جانب «قوة أوضاع وسيولة» القطاع المصرفي سوف توفر البيئة المساعدة للنمو في ظل انخفاض اسعار النفط.

واشار الى ابرام العديد من العقود في القطاع النفطي منذ عام 2014 لزيادة الطاقة التكريرية والتي سيكون لها اثر ايجابي على الاقتصاد المحلي ونشاطه المالي.

وقدر الصندوق بأن يبقى معدل النمو في القطاعات غير النفطية عند مستوى اقل بقليل خلال العامين الحالي والمقبل مقارنة بعام 2014 ثم يتجه بعد ذلك الى الارتفاع ليصل الى 4 بالمئة في الاجل المتوسط بفعل الاثر الناجم عن الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها البلاد حاليا.

وفي حال زيادة الانتاج النفطي على المدى المتوسط توقع ان يرتفع المعدل الحقيقي للنمو في الناتج المحلي الاجمالي من 0ر3 بالمئة في عام 2015 الى نحو 8ر2 بالمئة في الاعوام التي تليه.

كما سجل توقعاته بارتفاع متوسط معدل التضخم إلى نحو 4ر3 بالمئة بنهاية عام 2015 ليستمر عند هذا المستوى في المدى المتوسط مرجعا ذلك الى الاثر المحدود في معدلات التضخم العالمية. وشدد الصندوق على ضرورة قيام الحكومة بالاستفادة من اسعار الطاقة العالمية المنخفضة حاليا لتعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح أسعار الطاقة المحلية مشيرا الى ان التقليص التدريجي لدعم الطاقة الذي يقدر بنحو 2ر7 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي من شانه ان يولد وفرة مالية كبيرة للدولة.

واشاد في هذا السياق بجهود الحكومة التي بذلتها مؤخرا في جلب المستثمرين الاجانب الى السوق المحلي من خلال تبسيط اجراءات التسجيل والترخيص للمستثمرين مؤكدا ان انشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت ساهم في جذب استثمارات اجنبية مباشرة إضافية.

واعدت بعثة صندوق النقد الدولي تقريرا متكاملا بعد زيارتها الاخيرة للكويت يتضمن استنتاجات فنية تشمل التطورات الاقتصادية والمالية الراهنة للدولة وتوقعات بشان اداء الاقتصاد الكويتي والمخاطر التي تواجهه خلال الفترة الراهنة.

صندوق النقد يصدر بيان بعد زيارته للبلاد

■ **الحكومة يجب أن تأخذ في الاعتبار الإجراءات التي تقلل من الاعتماد على النفط ومن اهمها التركيز على إصلاح سوق العمل**

البنك الوطني يُشارك الأطفال فرحة العيد في مستشفى الوطني

جانب من الزيارة

نظمت أسرة بنك الكويت الوطني زيارة خاصة إلى مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال في منطقة الصباح الطبية لمشاركة الأطفال مناسبة حلول عيد الأضحى المبارك وتقديم الهدايا لهم وقضاء بعض الأوقات الطيبة معهم.

وقال مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني طلال التركي إن عائلة موظفي بنك الكويت الوطني من كافة الإدارات تحرص على مشاركة الأطفال في مختلف المناسبات ولاسيما في عيد الأضحى المبارك. كما تلتزم عائلة بنك الكويت الوطني بتنظيم نشاطات وزيارات دورية إلى مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال وذلك في إطار التزام البنك مسؤولياته الإجتماعية ونشاطاته الإنسانية، وتعبيرا عن روح المشاركة والتواصل مع كافة شرائح المجتمع.

وأضاف التركي أن بنك الكويت الوطني يحرص دائما على تنظيم النشاطات للأطفال في مستشفى بنك الكويت الوطني باعتبارها إحدى أهم مبادراته الاجتماعية في المجال الصحي التي أسسها قبل 13 عاما. وقد اتخذ بنك الكويت الوطني خطوة مهمة على صعيد تحويل المستشفى إلى احد افضل المراكز الإقليمية في المنطقة المتخصصة بعلاج الأطفال الذين يعانون من أمراض مستعصية وذلك في إطار مشروع توسعة المستشفى وإنشاء أول مركز لزراعة النخاع للأطفال في الكويت. كما يواصل البنك مد المستشفى بخبراء ومتخصصين عبر استضافته المتواصلة لفريق طبي بريطاني من مستشفى غريت ارموند ستريت الأعرق على مستوى العالم في مجال أمراض الدم والسرطان وجراحة الأعصاب لدى الأطفال.

هذا واستمتع الأطفال بهذه الزيارة وسط أجواء تفاعلية وودية وجرى توزيع الهدايا والألعاب عليهم. كما عبر الأطفال في المستشفى عن سعادتهم البالغة وفرحتهم بالنشاطات التي يحرص بنك الكويت الوطني على إعدادها لهم على الدوام.

البورصة تغلق على انخفاض مؤشرها السعري وارتفاع الوزني و«كويت 15»

أغلق سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تداولاته أمس على انخفاض المؤشر السعري بواقع 4ر33 نقطة ليصل إلى 5754 نقطة في حين ارتفع المؤشران الوزني و(كويت 15) 1ر54 و 3ر43 نقطة على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة عند الإغلاق نحو 15ر6 مليون دينار في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 122ر2 مليون سهم تمت عبر 2850 صفقة.

وكانت أسهم شركات (تجاري) و(ايفا) و(اجوان) و(الاتمار) و(المستثمرون) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (ك للفزيوني) و(م سلطان) و(مراكز) و(بيت الطاقة) و(سنام) الأكثر ارتفاعا.

« برقان» يعلن عن الفائز الجديد بـ125.000 دينار في سحب يومي ربع السنوي

جانب من تسليم الجائزة

اعلن بنك برقان اليوم عن الفائز الجديد في سحب حساب يومي الربع سنوي حيث فاز السيد عباد عدلي جيد سمعان بجائزة نقدية بقيمة 125.000 دينار كويتي. وقد عبر الفائز عن سعادته بالفوز بجائزة حساب يومي من بنك برقان.

و للدخول الى السحوبات الربع سنوية لحساب يومي يتعين على العملاء الابقاء برصيد الحساب 500 د.ك على الأقل لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب حيث ان لكل 10 د.ك فرصة لدخول السحب.

وإنطلاقا من سعيه لتقديم تجربة مصرفية مشوقة يواصل بنك برقان في إستكشاف أوسع الطرق ليعزز خدماته لتناسب كافة شرائح المجتمع. وتاتي إضافة السحب الربع سنوي لحاسب يومي كخطوة جديدة من بنك برقان حرصا منه في توفير فرص اكبر للفوز بجوائز نقدية قيمة.

«المالية»: أكثر من مليار دينار «عجز نقدي بالميزانية» خلال 5 أشهر

قالت وزارة المالية ان العجز النقدي الاولي في الميزانية العامة في الفترة من 2015/4/1 وحتى 2015/8/31 بلغ حوالي 361ر38 مليون دينار قبل استقطاع نسبة 10 في المئة لاحتياطي الاجيال القادمة في حين بلغ العجز النقدي النهائي بعد الاستقطاع نحو 094ر1 مليار دينار.

واضافت الوزارة في بيان صحافي انها «ابت على نشر بيانات مصروفات الميزانية الشهرية وربع السنوية على موقعها الالكتروني حيث لوحظ مؤخرا اهتمام الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي بالتقارير المالية الخاصة بتنفيذ الميزانية العامة ومصروفاتها نتيجة انخفاض اسعار النفط التي تمثل العصب الرئيسي لايرادات الدولة.

واوضحت ان المصروفات الظاهرة في التقرير الآلي غير مكتملة نتيجة تاخر بعض الجهات الحكومية في ادخال استمارات الصرف مضيفة ان بعض المصروفات الخاصة بالدعومات يتاخر إدخالها في النظام لانها تخضع لعملية التدقيق والتحاسب مثل (دعم الوقود و دعم تشغيل المحطات) والتي تظهر عادة في النصف الثاني من السنة المالية.

وافادت بانه بناء على ذلك ارتات الوزارة الاشارة الى بعض الجوانب المذكورة في هذا البيان نظرا لاهميتها عند اجراء التحليل المالي للميزانية. واضافت ان اجمالي المصروفات الفعلية حسب اشعارات البنك المركزي بنظام الخزينة الموحد مبلغ 696ر7 مليار دينار بزيادة قدرها 492ر3 مليار دينار عن ما هو ظاهر في تقارير المتابعة الشهرية. واضافت ان مستحقات صندوق الأجيال القادمة بلغت 733ر50 مليون دينار بنسبة 10 في المئة من جملة الإيرادات العامة للفترة من 2015/4/1 وحتى 2015/8/31 مبينة انه لا يتم اظهارها في جانب المصروفات في النظام.

وذكرت انه عادة ما تزيد دفعات الصرف في النصف الثاني من السنة المالية عند سداد مستحقات المقاولين والموردين حسب اللوائح والقواعد المالية التي تنظم إجراءات الصرف.